

## علل التصريح بالسماع في روايات الثقات غير المدلسين

ياسر أحمد الشمالي

كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن

### ملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة وقوع بعض الرواة في خطأ التعبير عن صيغة الأداء وذلك بإبدال الصيغة الحقيقية التي جاءت في السند ولا تدل بالضرورة على التلقي المباشر بصيغة أخرى تدل على التلقي المباشر، مثل إبدال " عن " بكلمة " حدثني " ، وهي تشكل جانباً مهماً من مباحث علم العلل لما لذلك من أثر في مسألة اتصال السند ومن ثم معرفة صحة الحديث أو ضعفه، حيث أبرزت الدراسة تطرق العلة إلى صيغة الأداء حدثني وسمعت ونحوها من الصيغ التي تدل على التلقي المباشر، وقد أظهرت الدراسة أسباب وقوع بعض الرواة في هذا النوع من الخطأ، وكذلك مسالك النقاد في كشف هذا النوع من العلل، ثم آثار ذلك على الرواة وثبوت الصحبة، إضافة إلى الآثار الفقهية الناشئة عن ذلك، ثم الخاتمة وفيها أبرز نتائج البحث .

### Abstract

This study deals with the subject of the mistakes committed by certain narrators when they express the performance formula by changing the actual formula mentioned in the source. It does not necessarily indicate to direct acquisition in another formula that indicates to direct acquisition such as replacing the term "according to" with the term "he told me". It forms a significant part of the science of cause for it has an impact on the issue of conjunction of the source and then to identify the authenticity or weakness of the Hadith. The study has highlighted the fact that the cause has dealt with the performance formula "he told me" and "I heard" and the like formulas, which indicate to direct acquisition.

The study has shown the reasons for the narrators committing such types of mistakes as well as the methods adopted by the critics in revealing such types of causes and its effect on narrators and the establishment of company in addition to the juristic effects. The conclusion include the most prominent results of the research.

الحمد لله رب العالمين، أما بعد :

فهذه دراسة متخصصة تبحث في نوع من العلل التي تتطرق للأسانيد، ولها تأثير واضح في الحكم على الأحاديث، وجدت أن من الواجب تجلية هذا النوع من العلل خدمة لسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم لتقلد دراسة متكاملة تخدم مسألة اتصال الأسانيد يستفيد منها المهتمون بعلم الحديث ودراسة الأسانيد والحكم عليها، فقد لمست من خلال خبرتي اليسيرة ذهول بعض المشتغلين بعلم الحديث عن علل التصريح بالسماع واغترارهم بظاهر الإسناد، وما يترتب على ذلك من الحكم على أحاديث لا تثبت من جهة اتصال السند، وهو ركن مهم في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، حيث لا فائدة من الإسناد مع الانقطاع، وقد قمت باستقراء كتب العلل المتوفرة، وهي : علل الدارقطني، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل الترمذي الكبير، وشرح العلل لابن رجب الحنبلي وعلل ابن المديني المطبوع، وما يتصل بالموضوع من مباحث في كتب علوم الحديث ومن أهمها كتاب النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، وكتب الشروح الحديثية مثل فتح الباري لابن حجر أيضاً، وكتب المراسيل مثل المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي، وغير ذلك من المراجع القديمة والحديثة، وقد جعلت هذه الدراسة سبعة مطالب:

المطلب الأول : مدخل إلى البحث.

المطلب الثاني : طرق النقاد في الكشف عن علل التصريح بالسماع.

المطلب الثالث : أسباب وقوع أوهام التصريح بالسماع.

المطلب الرابع : علل التصريح بالسماع وعلاقته بالانقطاع.

المطلب الخامس : اختلاف النقاد في صحة التصريح بالسماع.

المطلب السادس : علل التصريح بالسماع وأثرها على الرواة.

المطلب السابع : علل التصريح بالسماع وأثرها في ثبوت الصحة.

ثم الخاتمة، وفيها نتائج البحث، والله أسأل أن يديم توفيقه، وهو المحمود على موصول فضله.

## المطلب الأول

### مدخل إلى البحث

إن وقوع التصريح بالسماع بين الراوي ومن روى عنه بإحدى العبارات الخاصة بذلك مثل: حدثني، سمعت، أخبرني .. ونحو ذلك كان موضع اهتمام نقّاد الحديث علماء العلل، إذ إن هذه العبارات تدل على حصول السماع بين الراوي ومن روى عنه في الجملة، ومن ثمَّ يُحكم لما يرويه ذلك الراوي عن شيخه بالاتصال إذا روى عنه بصيغة العنونة، وكان بريئاً من تهمة التدليس، ولهذا اهتم النّقّاد بالبحث عن صيغة الأداء، وهل هي مطابقة لطريقة التحمل أم لا، وكذلك لإثبات حصول اللقاء، فمثلاً: قال أبو حاتم: مجاهد أدرك علياً -رضي الله عنه - ولكن لا يذكر رؤية ولا سماعاً<sup>(١)</sup>، يعني أنه لم يثبت أنه صرّح بسماعه منه مع إمكانية ذلك، لهذا فإن روايته عنه منقطعة.

في حين يسأل الدوري يحيى بن معين عن إسناد: "هلال بن يساف حدثنا عمران بن حصين": لقي عمران؟ قال يحيى: كذا قال وكيع: حدثنا هلال قال حدثنا عمران بن حصين<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا يعني أن ابن معين اعتمد على رواية وكيع - وهو من الأثبات - في صحة لقاء هلال لعمران بن حصين حيث صرّح بسماعه منه، لكن النقاد يستنكرون دخول التصريح بالتحديث أو السماع في بعض الأسانيد ويقولون هو خطأ، يعني أن الصواب هو العنونة، وهذه النظرة الثاقبة منهم تبين لنا أنهم لم يغتروا بظاهر السند وما فيه من تصريح بالتحديث بل نظروا في الأسباب والقرائن، واعتمدوا على أحوال الرواة ودرسوا كل إسناد على حدة، مع أخذهم بعين الاعتبار الأسانيد الأخرى والمقارنة بينها حتى اكتشفوا بذلك صحة التصريح بالسماع أو خطأه، وقد ساعدتهم في ذلك خبرتهم الواسعة في الرواة وأحوالهم ومعرفة بلدانهم ورحلاتهم وطبقاتهم، إضافة إلى دراسة مروياتهم، مما أعانهم على سرعة استحضار أحوال الرواية وما يتطرق إليها من خطأ، ومن جملة هذه الأخطاء وضع كلمة "حدثني" ونحوها مما هو صريح في التلقي المباشر، مكان "عن" ولم يسلم من وقوع الخطأ في التصريح بالسماع - على سبيل النادرة - بعض كبار الثقات من الرواة فضلاً عن عامتهم:

فقد ذكر علي بن المديني أن شعبة بن الحجاج وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه ويكون منقطعاً<sup>(٣)</sup>.

قلت: يعني أنه يذكر عن شيوخه أنهم صرّحوا بالتحديث عن روا عنهم، وقد يكون الخطأ من الرواة عن شعبة.

وذكر أحمد بن حنبل أن ابن مهدي حدّث بحديث فيه: "عن هُشَيْم أخبرنا منصور بن زاذان .."، قال أحمد ولم يسمعه هُشَيْم من منصور<sup>(٤)</sup>.

ولهذا اهتم النقاد بكون التصريح بالسماع ثابتاً لا يتطرق إليه علة، من أجل ذلك نجد في عبارات النقاد: مثل قول الدارقطني: "ومحمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان" (٦)، وقوله أيضاً: "ولا يثبت لابن المنكدر سماع من أبي برزة" (٧).

ونجد أيضاً في كلام النقاد أمثال شعبة ويحيى القطان وأحمد وابن المديني وغيرهم تعليل بعض الأحاديث بعدم ثبوت السماع بين الراوي وشيخه، فيقولون: لم يسمع فلان من فلان، أو لم يصح له سماع منه، ونحو ذلك، مع وجود تصريح بالسماع في بعض الطرق وذلك لإدراكهم أن التصريح بالسماع قد يكون خطأ من باب الوهم، "فليس كل تصريح بالسماع يُقبل لأنه كثيراً ما يشتبه على بعض الرواة العنينة بالإخبار والتحديث" (٨).

وهذا الإمام أحمد يُسأل عن رواية حبان بن أبي جبلة عن ابن عباس، فيقول: لا ينبغي أن يكون سماع منه، قيل له: فإن هُشيمًا يقول فيه "سمعت ابن عباس"، قال: لا ينبغي (٩).

وقد كان شعبة بن الحجاج من أوائل من فُتِّش عن السماع وتنبه إلى وقوع العلل في التصريح بالسماع، ولهذا لم يُسلم بكل إسناد وقع فيه صيغة حدثني أو سمعت إذا كان واقع الحال والخبرة العملية تنفي إمكانية هذا السماع، فقد أسند ابن أبي حاتم عن أبي داود، قال: "كنا عند شعبة فجاء الحسن بن دينار، فقال شعبة: يا أبا سعيد ههنا، فجلس، فقال -يعني الحسن-: حدثنا حميد بن هلال عن مجاهد قال سمعت عمر بن الخطاب يقول .."، فجعل شعبة يقول: مجاهد سمع عمر؟! فقام الحسن فذهب. (١٠).

والنتيجة معقودة على أفراد علة التصريح بالسماع عند المدلسين بدراسة مستقلة، أما هذه الدراسة فهي خاصة بعلل التصريح بالسماع عند الرواة غير المدلسين، والله الموفق

### المطلب الثاني

#### منهج النقد في الكشف عن علة التصريح بالسماع

يستعين الناقد في كشف العلة - عموماً - بخبرته الواسعة بالرواة ومعرفة عمارتهم وطبقاتهم ورحلاتهم، وما يتحلى به كل راوٍ من الضبط والتثبت ومدى ملازمته لشيخه الذي يروي عنه، وغير ذلك من القرائن، إضافة إلى الموازنة والمقارنة بين الروايات الواردة في الموضوع الواحد، وللنقاد في كل نوع من العلل وسائل خاصة تتلاءم مع نوع العلة، وقد وجدت أن وسائل النقد لكشف علة التصريح بالسماع تندرج فيما يلي:

أولاً : مقارنة الروايات ومعرفة مراتب الرواة.

ثانياً: معرفة طبقة الراوي وتاريخ الوفاة.

ثالثاً: ثبوت عدم اللقاء.

رابعاً: اتفاق النقاد.

خامساً: اعتراف الراوي أنه لم يسمع ممن روى عنه.

سادساً: تكذيب المروي عنه .

أولاً: مقارنة الروايات ومعرفة مراتب الرواة

ينظر النقاد فيما إذا تفرد الراوي بالتصريح بالسماع أم تُوَبَّع على ذلك، فإذا لم يُتَابَع كان تصريحه بالسماع شاذاً، ومن أمثلة ذلك :

١- روى أبو خيثمة في مسنده قال: ثنا يزيد بن هارون عن زبید الأیامي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سمعت عمر يقول : " صلاة الأضحى ركعتان والفطر ركعتان "

قال أبو خيثمة: تفرد به يزيد بن هارون، ولم يقل أحد سمعت غيره، وقد رواه يحيى بن سعيد وغير واحد عن زيد عن عبد الرحمن ولم يقل سمعت " (١).

وقد أنكر النقاد سماع عبد الرحمن من عمر، فقال أبو حاتم: لا يصح لعبد الرحمن سماع من عمر، وكذا قال شعبة وابن المديني والخليلي وغيرهم (٢).

قلت: نلاحظ من المثال السابق كيف حكم أبو خيثمة وغيره على يزيد - وهو ثقة - بالوهم وذلك بالنظر إلى تفرد ذلك من دون بقية الرواة.

٢- سئل الدارقطني عن حديث المسور بن مخزومة عن عمر حين طعن، وأنه صلى وجرحه يشعب دماً، وقوله : " لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ".

فقال: " رواه سليمان بن يسار عن المسور بن مخزومة، حدث به عنه الزهري وعروة بن الزبير رواه عسرة كذلك : أبو الزناد وهشام بن عروة .

واختلف عن هشام، فرواه زائدة وإسماعيل بن زكريا وعلي بن مسهر وأبو ضمرة والليث بن سعد والمفضل بن فضالة وأبو أسامة وحماد بن سلمة وأبو معاوية وعبد بن غيرهم . وخالفهم مالك بن أنس فرواه عن هشام عن أبيه أن المسور بن مخزومة أخيره (٣).

والقول قول زائدة ومن تابعه عن هشام عن أبيه عن سليمان بن يسار، وقول مالك: عن هشام عن أبيه " أن المسور أخيره " وَهَمَّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَم. " (٣).

قلت: نلاحظ هنا أن الدارقطني حكم بوجه مالك -مع جلالته وإتقانه - لكونه خالف جماعة الثقات، ولو كان عروة سمعه من المسور لما خفي ذلك على هذا العدد الكبير من الثقات، لهذا فرواية مالك شاذة في تصريحه بإخبار المسور لعروة في نظر الدارقطني، لأنه يُستغرب أن يكون هشام رواه بإثبات سليمان بن يسار لكل الرواة وخصّ مالكا بإسقاطه، ورواية الزهري بإثبات سليمان بن يسار تؤكد ذلك. مع أنه يجوز أن يكون عروة سمع الحديث من سليمان بن يسار والمسور بن مخرمة، لكن رواية الجماعة أقرب للصواب، والله أعلم .

٣- قال ابن هاني للإمام أحمد: عراك بن مالك قال: "سمعت عائشة"، فأنكر أحمد ذلك، وقال: عراك بن مالك من أين سمع عائشة؟! ماله ولعائشة، إنما يروي عن عروة، هذا خطأ، ثم قال: من روى هذا؟ قلت: حماد بن سلمة عن خالد الحذاء.

قال: روى غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه سمعت، وقال غير واحد أيضاً عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعت (١٤).

قلت: استنتج الإمام أحمد أن تصريح عراك بن مالك بالسماع من عائشة وهم لكونه شاذاً بمقارنة ذلك بالروايات الأخرى، حيث إن التصريح بالسماع ليس له متابعة لا من الرواة عن حماد ولا من السرواة عن خالد الحذاء .

#### ثانياً: الكشف عن خطأ السماع بمعرفة طبقة الراوي وطبقة شيخه وتاريخ الوفاة

يدرك النقاد خطأ السماع بمعرفة الطبقة -وهم الرواة الذين تقاربوا في السنن والإسناد - (١٥) أو طائفة من الرواة تعاصروا زمناً كافياً وجمعت بينهم علاقة مكانية (١٦)، وهي وسيلة فعالة للكشف عن هذا النوع من الأخطاء الذي يوهم الاتصال، ومعرفة الطبقة تجعل الناقد لا يكتفي بمجرد التصريح بالسماع، وقد نبّه ابن الصلاح على أن جهل علم الطبقات قد يوقع المحدث في أوهام شنيعة، وأن الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك (١٧).

وقد استخدم نقاد الحديث معرفتهم بالطبقات وتواريخ ولادة الرواة، ووفياتهم، لاكتشاف حصول الكذب في ادعاء السماع واللقاء، فإذا صرح الراوي بالسماع من شيخ لم يثبت لقاءه له أو ولد بعد وفاته أو لم يدخل المكان الذي ادعى سماعه فيه، استدلووا بذلك على كذبه، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، قال ابن حبان: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

وكما حدّث عبد الله بن إسحق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، فقليل له مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين .

وكما حدّث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد، فقال الحاكم أبو عبد الله : هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة (١٨).

وروى مسلم في مقدمة صحيحه أن المعلى بن عرفان قال: حدثنا أبو وائل قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين، قال أبو نعيم: أترأه بُعث بعد الموت ؟ (١٩) وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة ٣٢ هـ، قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين (٢٠).

وبهذا نعلم أن علم الطبقات والتاريخ علم قائم بذاته لا يستغني عنه نقاد الحديث، قال حفص بن غياث القاضي: إذا اهتمت الشيخ فحاسبوه بالسنين -يعني سنّه وسنّ من كتب عنه- وقال سفيان الثوري: لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ (٢١).

وهذه أمثلة توضيحية تبين مدى اعتماد النقاد على معرفة طبقة الراوي وتاريخ الوفاة في تعليل بعض الأسانيد التي وقع فيها التصريح بالسماع على سبيل الوهم - أو على سبيل الكذب والتزوير، وهو ليس من موضوعنا :

١- سُئل أحمد بن حنبل عن رواية هذبة عن حماد ، عن قتادة، حدثنا خلاد الجهني ..

فقال: هو خطأ، خلاد قديم ما رأى قتادة خلاداً (٢٢).

٢- ذكر ليحيى بن سعيد القطان حديث عمر بن الحكم، قال : سمعت سعداً يحدث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: " صلاة في مسجدي هذا .. "

فأنكر أن يكون عمر بن الحكم سمع من سعد (٢٣).

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن علي بن المديني قوله: عمر بن الحكم لم يسمع من أسامة بن زيد ولم يدركه، ثم قال: وإذا لم يسمع من أسامة فهو لم يدرك سعد بن أبي وقاص أيضاً (٢٤).

قلت: استدل ابن حجر هنا بالطبقة؛ لأن سعد بن أبي وقاص توفي قبل أسامة، فإذا كان عمر بن الحكم لم يسمع من أسامة وطبقته فعدم سماعه من الطبقة السابقة من باب أولى.

٣- أسند ابن أبي حاتم عن مسلم بن قتيبة، قال: قلت لشعبة: ابن السري يحدثنا عن ابن اسحق أنه

سمع أبا عبيدة يُحدّث أنه سمع ابن مسعود.

قال: أوه ، كان أبو عبيدة ابن سبع سنين، وجعل يضرب جبهته (٢٥).

قلت: استدلل شعبة بالطبقة من خلال معرفة سن الراوي عند وفاة شيخه، وقد اتفق النقاد على عدم سماع أبي عبيدة من أبيه، حيث لم يدركه، وقد روى شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: ما أذكر منه شيئاً<sup>(٢٦)</sup>.

٤- روى الدوري أنه قال لابن معين: الحديث الذي يروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: "كنا مع عمر نراءى الهلال"، وقوله: "سمعت عمر يقول: صلاة الجمعة ركعتان..". فقال: ليس بشيء<sup>(٢٧)</sup>.

قلت: ذكر النقاد أنه لم يسمع من عمر بن الخطاب ولم يره، وقد روى شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى أنه قال: ولدت لست بيقين من خلافة عمر<sup>(٢٨)</sup>.

٥- أخرج الخطيب بسنده عن عُفَيْر بن معدان الكلاعي، قال: قدم علينا عمر بن موسى - ت: ١٥٧ - حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمّ لنا عرفه، قال: فقال: خالد بن معدان. قلت له: في أي سنة لقيت؟ قال: سنة ثمان ومائة. قلت له: فأين لقيت؟ قال: لقيت في غزاة أرمينية. قال فقلت له: أئق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد ابن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيت بعد موته بأربع سنين، وأزبدك أخرى إنه لم يغز أرمينية قط كان يغزو الروم<sup>(٢٩)</sup>.

قلت: الأمثلة السابقة واضحة في منهج المحدثين في الاستفادة من الطبقة وتواريخ الوفاة لاكتشاف علل التصريح بالسماع سواء كان ذلك على سبيل الوهم من الثقات أم على سبيل الكذب. وقد يحصل أن يحكم ناقد أو باحث بوجه السماع بناء على أمور ظنية في مسألة الطبقات، ويكون الصواب صحة التصريح بالسماع، والسبب في ذلك هو تداخل الطبقات الناتج عن تقدم الراوي في طلب العلم وسماعه الحديث في صغره، فيسمع الحديث من شيوخ لم يسمع منهم أقرانه، وذلك مثل تقدم سماع سفيان بن عيينة، فقد سمع من عمرو بن دينار وأبي إسحاق السبيعي والزهري وأبي الزبير المكي وطائفة من العلماء ماتوا وله بضع عشرة سنة، فشارك شعبة ومالكا والثوري في أكثر شيوخهم وإن كانوا أسن منه<sup>(٣٠)</sup>.

ومن أمثلة الانتكاء على مفهوم الطبقة دون النظر في مسألة تداخل الطبقات: ما ذكره أحد البلّحّين في حديث أخرجه البخاري عن مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبو الأشهب، حدثنا أبو الجوزاء، عن ابن عباس، في قوله تعالى: "أفرأيتم اللّات والعزّى": كان اللّات رجلاً يلتّ سويق الحاج<sup>(٣١)</sup>.



قال الباحث: قلت: "قول أبي الأشهب: حدثنا أبو الجوزاء" وهم، ولعله من مسلم بن إبراهيم، إذ قُتل أبو الجوزاء - أوس بن عبد الله الربيعي - في الجماجم سنة ٨٣ هـ، وولد أبو الأشهب - جعفر بن حيان العطاردي - سنة ٧٠ هـ، وقد روى أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى بن إسماعيل التبوذكي عن حماد بن زيد قال: لم يسمع أبو الأشهب من أبي الجوزاء<sup>(٢٢)</sup>، ثم قال: ومما يؤكد صحة قول حماد بن زيد أن طبقة شيوخ أبي الأشهب المعروفين ماتوا بعد أبي الجوزاء بعشرين سنة وتيف<sup>(٢٣)</sup>. قلت: وقد صحح الدكتور بشار عواد معروف سماع أبي الأشهب من أبي الجوزاء، فذكر أن عمره كان ١٢-١٣ سنة لما مات أبو الجوزاء<sup>(٢٤)</sup>.

وقد تعقبه الباحث المذكور بقوله: ليست هذه السن سن سماع آنذاك..<sup>(٢٥)</sup>.

قلت: والصواب مع الدكتور بشار، فما الذي يمنع من تقدم سماع أبي الأشهب؟، والباحث نفسه أثبت أن سفيان بن عيينة، سمع من عمرو بن دينار وأقرانه قد ماتوا وله بضع عشرة سنة<sup>(٢٦)</sup>، فالباحث لم يخالفه التوفيق في هذه المسألة لذهوله عن مسألة تداخل الطبقات، لهذا، فإن البخاري اعتمد سماع أبي الأشهب وصحح الحديث لتوفر شرط الإدراك والتصريح بالسماع دون وجود علة معتبرة تنفي ذلك، ولهذا ينبغي عدم التسرع بتخطئة ما وقع في الصحيحين من تصريح بالسماع بناء على قرائن ظنيّة يعارضها أدلة واضحة مثل تصريح الثقة بالسماع من رجل أمكن سماعه منه.

ثالثاً: المعاصرة مع ثبوت عدم اللقاء - أو حصول اللقاء من غير سماع

يستدل العلماء على عدم سماع الراوي ممن روى عنه بأن يروي الثقة عن عاصره ثم يدخل أحياناً بينه وبين من يروي عنه واسطة<sup>(٢٧)</sup>، وهذا النوع من القرائن يدل على دقة المحدثين ويقظتهم لأن الراوي يكون قد أدرك من روى عنه وأمكن لقاءه له، لكن إمكانية اللقاء لا تعني الاغترار بوجود رواية فيها تصريح بالسماع؛ لأن هذا التصريح إن لم يكن محفوظاً فهو وهم، ولهذا استنكر النقاد بعض الروايات التي وقع فيها التصريح بالسماع من المعاصر لأنها لم تثبت بأسانيد سالمة من العلل، ومن أمثلة ذلك:

- قال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، قال: وفي حديث زائدة عن السدي، عن البهي قال: حدثني عائشة، قال: كان ابن مهدي سمعه من زائدة فكان يدع منه "حدثني عائشة" وينكره<sup>(٢٨)</sup>، يعني ينكر كلمة "حدثني"

وقال الدارقطني: والبهي إنما روى عن عروة عن عائشة<sup>(٢٩)</sup>

قلت: قولهم " إنما روى عن عروة عن عائشة" يعني أن استقراء ما رواه البهي عن عائشة يفيد أن كسل رواياته عن عائشة كانت بواسطة عروة، فلما جاء في رواية فردة تصريحه بالسماع منها استنكروه وعدّوه وهما مع أنه كان معاصراً لها، لكن لم يثبت لقاؤه لها ولا سماعه منها.

٢- ذكر لأحمد قول من روى عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عيراك بن مالك : سمعت عائشة. فقال: هذا خطأ، وأنكره، وقال: عيراك من أين سمع عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة، هذا خطأ<sup>(٤٠)</sup>.

قال رشيد العطار: وفي سماع عراك من عائشة -رضي الله عنها- نظر، فإنه إنما يروي عن عروة عن عائشة، ونقل عن موسى بن هارون الحافظ قوله : لا تعلم له سماعاً من عائشة<sup>(٤١)</sup>.

٣- قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن فراس عن الشعبي قال: سمعت سمرة يقول: " صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقال: أها هنا أحد من بني فلان؟ إن صاحبكم محبوس بباب الجنة بدين عليه "

قال أبو حاتم: والشعبي لم يسمع من سمرة، روى سعيد بن مسروق عن الشعبي عن سمعان بن مشننج عن سمرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٤٢)</sup>.

رابعاً : عدم إمكان اللقاء

يحصل أن يكون بين الراوي ومن روى عنه معاصرة في الزمان لكن هناك اختلاف في البلد، ولم يثبت أن أحدهما رحل إلى بلد الآخر، أو يكون التلميذ قد تأخر طلبه للعلم إلى ما بعد وفاة الشيخ، ففسي مثل هذه الحالات مع القرائن المختلفة يحكم النقاد بعدم الاتصال وأن التصريح بالسماع مجرد وهم من الراوي، فمن ذلك:

١- قال علي بن المديني : الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي، وخرج إلى صفين<sup>(٤٣)</sup>.

٢- وقيل لابن المديني : في حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن : أخبرني الأسود بن سريع حديث : "إني حمدت ربي بمحمد... "

فاستنكر ابن المديني ذلك، وقال: الحسن لم يسمع منه، لأن الأسود خرج إلى البصرة أيام علي -رضي الله عنه- وكان الحسن بالمدينة<sup>(٤٤)</sup>.

#### خامساً : اتفاق النقاد

فقد يتفق النقاد بخبرتهم واستقراءهم وإطلاعهم على أحوال الراوي ومروياته أن روايته عن شخص معين منقطعة، مثل اتفاقهم على عدم سماع الحسن من أبي هريرة وعدم رؤيته له<sup>(٤٥)</sup>، لهذا إذا جاء في بعض الأسانيد تصريحه بالسماع استكرهه النقاد .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة يقول : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره، قلت له: فمن قال: "حدثنا أبو هريرة" ؟ قال: يخطئ. (٤٦)

وقال ابن أبي حاتم أيضاً: سمعت أبي يقول- وذكر حديثاً حدثه مسلم بن إبراهيم، حدثنا ربيعة بن كلثوم، قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا أبو هريرة، قال: "أوصاني خليلي- صلى الله عليه وسلم- بثلاث ..".

قال أبي : لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئاً، لم يسمع الحسن من أبي هريرة<sup>(٤٧)</sup> وقد أخرج النسائي في سننه بإسناد رجال ثقات عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة - "حديث المختلعات" -، قال الحسن : لم أسمع من غير أبي هريرة. قال أبو عبد الرحمن النسائي: الحسن لم يسمع من أبي هريرة<sup>(٤٨)</sup>. قلت: نلاحظ أن النسائي أخرجه وأعله بالانقطاع، ولم يغترّ بظاهر إسناده، إنما اعتمد على الثابت عند النقاد من عدم سماعه .

#### سادساً : اعتراف الراوي أنه لم يسمع ممن روى عنه :

والاعتراف دليل واضح وصريح في أن التصريح بالسماع ليس صحيحاً وأن هناك واسطة، فمتى جاء التصريح بالسماع بعد الاعتراف يُعدُّ وهماً منه أو ثَمَن بعده أو أنه يدعي السماع زوراً وبهتاناً، فمن ذلك :

١- رواية عباد بن منصور الناجي عن عكرمة، فهو لم يسمع منه إنما أخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى- وهو متروك - عن داود بن الحصين عن عكرمة.

وقد روى عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، حديثاً في الحمامة : " نعم العبد الحجام"<sup>(٤٩)</sup> وحديثاً في الاكتحال : " اكتحلوا بالإمّد فإنه يجلو البصر.. " (٥٠).

وقد سئل عنهما عباد فقال: حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة<sup>(٥١)</sup>، لهذا فإن ما جاء في جامع الترمذي بسنده عن عباد بن منصور، قال : سمعت عكرمة يقول : كان لابن عباس .. وفيه : وقال ابن عباس قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- " نعم العبد الحجام "<sup>(٥٢)</sup>.

هذه الرواية معلّنة بكون التصريح بالسماع خطأ بناءً على ما سبق ذكره من اعتراف عباد بن منصور، لذلك لا يعتمد على هذه الرواية في إثبات اللقاء بين عباد وعكرمة.

٢- قال أبو بكر بن عيَّاش : قلت لجميل بن زيد : هذه الأحاديث أحاديث ابن عمر ؟ قال : أنا ما سمعت من ابن عمر شيئاً إنما قالوا لي إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها<sup>(٥٣)</sup> ، ومع هذا فقد جاء في عدة روايات عن جميل : "حدثنا ابن عمر"، لذلك قال فيه ابن معين : ليس بثقة، حيث أنكّر عليه ادعاء سماع ما لم يسمع<sup>(٥٤)</sup>.

٣- روى أبو داود الطيالسي عن شعبة عن مشاش، قال : قلت للضحّاك : سمعت من ابن عباس ؟ قال : لا . قلت : رأيته ؟ قال : لا .

وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة قال : قلت للضحّاك أسمع من ابن عباس شيئاً؟ قال : لا . قلت : فهذا الذي ترويه عمّن أخذته ؟ قال : عن ذا وعن ذا<sup>(٥٥)</sup> . قلت : اعتمد نقاد الحديث على هذا الاعتراف في استنكار ما رواه أبو نعيم، قال : حدثني حكيم بن الذيل عن الضحاك، قال : سمعت ابن عباس ..<sup>(٥٦)</sup>.

سابعاً : تكذيب المروي عنه:

١- روى عبد الله عن أبيه الإمام أحمد قال : قلت لأبي : ابن الحمّاني حدّث عنك عن إسحق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "ابردوا الصلاة" فقال : كذب ما حدثته به . فقلت له : إنهم حكوا عنه أنه قال : سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن عليّة . فقال : كذب إنما سمعته بعد ذلك من إسحق الأزرق<sup>(٥٧)</sup>.

٢ - قال شعبة : قال الحسن بن عمار : حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة أحاديث، فسألت الحكم عنها، فقال : ما سمعت منها شيئاً<sup>(٥٨)</sup>.

قلت : يستفاد من هذه القصة أمران : الأول أن من أساليب النقاد في اختبار الرواة أنهم يسألون الشيخ المروي عنه إن كان حياً عن صحة الرواية<sup>(٥٩)</sup>، الأمر الآخر : أن الحسن بن عمار متهم في الرواية، وهذا الذي دفع شعبة للتأكد من سماعه لوجود ريبة في صحة هذا السماع .

### المطلب الثالث

#### الأسباب التي توقع الرواة في خطأ التصريح بالسماع

أولاً : وَهَمُ الثِّقَةِ :

تبين من خلال الدراسة أن الثقات قد يقعون في خطأ التصريح بالسماع، كما مرّ بنا في المطلب السابق، إذ ذكرت أمثلة حكم فيها النقاد على بعض الثقات بالوهم، ولا غرابة في ذلك، فالثقة قد يخطئ لكن خطأه مغموّر في جنب صوابه الكثير، واكتشاف أخطاء الثقة القليلة هو من واجب نقاد الحديث الذين قيّضهم الله تعالى لحفظ سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذين يتبعون أخطاء الثقات وغيرهم، ولا يغيب عن بال طالب العلم أن الثقة قد يخالفه من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، وهذه المخالفة قد تكون في السند، وقد تكون في المتن، ومن الأخطاء الواقعة في الأسانيد : التصريح بالسماع في غير موضعه، وهنا يكون التصريح بالسماع شاذاً إذا انفرد به ثقة خالف فيه من هو أوثق منه، وقد مرّت أمثلة في مبحث مقارنة الروايات ومعرفة مراتب الرواة من المطلب الثاني تؤكد هذه المسألة، فقد وقع في هذا الخطأ يزيد بن هارون ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وغيرهم، ونحن إنما نحمل الثقة مسؤولية هذا الخطأ في حالة عدم وجود ما يدل على أن الخطأ جاء من غيره، والقرائن المحتفّة بكل حالة هي التي تعين على إدراك مثل هذه الأمور، وسوف أبين فيما يلي ما توصلت إليه من أسباب أخرى تؤدي إلى وقوع خطأ التصريح بالسماع في الأسانيد سوى ما تقدم من شذوذ الثقة :

ثانياً : رواية الضعفاء، ومن لا يحتمل تفردهم من الثقات

- ورواية الضعفاء لا تدخل في مباحث العلل، إلا أني أفردتهم بالذكر؛ لأن بعض الضعفاء يختلف النقاد فيهم، فعدّهم بعضهم ثقاتاً، وعدّهم البعض الآخر ضعفاءً، وكذلك للتنبيه على عدم تأشير مخالفة الضعيف -

من المعلوم لدى المشتغلين بعلم الحديث، أن النقاد يهتمون بالبحث عن اتصال السند وثبوت اللقاء من خلال أساليب عديدة، أهمها تصريح الراوي بالسماع ممن روى عنه، لكن لا بدّ من ورود هذا التصريح بالسماع بإسناد صحيح خال من العلة، أما إن جاء من طريق فيها ضعيف فلا يعتدون بذلك، وهذه تمليح تدل على وجود خطأ التصريح بالسماع بسبب وجود ضعيف في السند :

١- قال ابن أبي حاتم : حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، ثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى وقيل له : كان الحسن يقول : سمعت عمران بن حصين ، فقال : أما عن ثقة فلا<sup>(٦٠)</sup>. قلت: يعني لم يثبت هذا التصريح بالسماع من طريق ثقة، فالرواة عن الحسن ليسوا ثقاتاً.

٢- قال أبو حاتم : قال بعضهم : عن الحسن حدثني عمران بن حصين، وليس يصح ذلك من وجه يثبت (٦١).

٣- أسند ابن أبي حاتم عن علي بن المديني، قال : روى الحسن بن أبي الحسن عن سراقه بن مالك، حدثهم - من رواية علي بن زيد بن جدعان - وهو إسناد ينبو عنه القلب أن يكون الحسن سمع من سراقه، إلا أن يكون "حدثهم" يعني حدث الناس، فهذا أشبه (٦٢).

قلت: استنكر ابن المديني في هذا المثال ما رواه علي بن زيد بن جدعان -وهو من الضعفاء- عن الحسن أن سراقه بن مالك حدثهم .. ولهذا قال : هو إسناد ينبو عنه القلب . يعني بذلك أنه لم يصح للحسن سماع من سراقه، وانفراد الضعيف بإثبات السماع أمر مستنكر، ولهذا سئل أحمد : سمع الحسن من سراقه؟ قال: لا، هذا علي بن زيد يرويه، كأنه لم يقنع به (٦٣).

٤- سئل أحمد : لقي الضحّاك ابن عمر ؟ قال : أبو سنان يروي شيئاً ما يصح عندي . قيل له: فأبو نعيم كان يقول : حدثني حكيم بن الديلم عن الضحّاك سمعت ابن عمر ؟ فقال : ليس بشيء (٦٤).

قلت: لم يُثبت الإمام أحمد سماع الضحّاك من ابن عمر لأن في السند الأول أبو سنان -وهو سعيد بن سنان البرجمي -، قال فيه الإمام أحمد: كان رجلاً صالحاً ولم يكن يقيم الحديث ، وقال مرة : ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن عدي: له غرائب وأفراد ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، وأطلق بعض النقاد توثيقه (٦٥).

وفي السند الثاني حكيم بن الديلم: قال أبو حاتم : صدوق لا يحتج به، ووثقه ابن معين وغيره (٦٦).

ثالثاً: ضعف الراوي في بعض شيوخه :

بعض الرواة الثقات لا يضبطون أحاديث بعض شيوخهم، وذلك لأسباب عديدة منها : عدم ملازمتهم لهم، ومنها: أنهم سمعوا منهم وهم خارج أمصارهم وكتبهم ليست معهم، أو سمعوا منهم في آخر عمرهم في وقت اختلال ضبطهم، ونحو ذلك من الأسباب، فمن ذلك :

١- ما ذكره أبو بكر بن الأثرم بحق سليمان التيمي البصري وهو من رجال الشيخين، قال : كان التيمي من الثقات ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة، وقال : " لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة "، وذكر له أحاديث وهم فيها عن قتادة، منها ما يتعلق بهذه الدراسة وهو: أنه روى عن قتادة أن أبا رافع حدثه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - " إن الله كتب كتاباً فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي " قال: ولم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً، ونقل ذلك عن الإمام أحمد (٦٧) .

٢- قال عباد بن سعد : قلت ليجي بن معين : الحسن لقي عمران بن حصين ؟ قال : أما في حديث البصريين فلا، وأما في حديث الكوفيين فنعم . (٦٨)

قلت: وهذا يدلنا على تيقظ النقاد لمخارج الحديث وانتباههم لوقوع العلل في رواية الراوي إذا لم يرو عن أهل بلده، ومن هذا العلل وقوع الخطأ في التصريح بالسماع بدل العننة، ولهذا، فالغالب أن أهل البلد يكونون أعرف بحديث الشيوخ في بلدهم وأضبط لها سنداً ومتناً .

رابعاً : سلوك الجادة - وهو داخل في وهم الثقة، إلا أني أفردته بالذكر لتمييزه :

معنى سلوك الجادة : هو العدول عن السند المحفوظ إلى سند آخر مشهور معروف تُروى به أحاديث كثيرة، مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر، فيجري هذا السند على لسان الراوي عندما يروي حديثاً محفوظاً عن مالك بإسناد آخر، مثل مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، فيقع إبدال في السند أو بعضه، وقد يكون سلوك الجادة برفع الموقوف، أو وصل المرسل، أو إبدال العننة بالتحديث تبعاً للصيغة التي قبلها، فعندما يخطئ الراوي السند الصحيح ويذكر السند المشهور أو بعضه يقال سلك الجادة، أو لسزم الطريق (٦٩).

والذي يهمنا هنا هو أن من مظاهر سلوك الجادة إبدال العننة بالتحديث، فإذا كان السند مسلسلاً بصيغة حدثنا مثلاً إلا موضعاً واحداً فيه "عن" فقد يأتي راوٍ ويضع حدثنا مكان "عن" لأن السند كله فيه حدثنا، وهنا نقول إنه سلك الجادة، ومن أمثلة ذلك :

١- ما أسنده ابن أبي حاتم، عن مسلم بن قتيبة قال: قلت لشعبة: ابن السري يحدثنا عن أبي إسحق أنه سمع أبا عبيدة يحدث أنه سمع ابن مسعود . قال : أوه، كان أبو عبيدة ابن سيع سنين، وجعل يضرب جبهته (٧٠).

قلت: سبب استغراب شعبة هو ما ثبت عند النقاد من عدم إدراك أبي عبيدة لأبيه ابن مسعود، ولهذا استنكر هذه الرواية لورود التصريح بالسماع من طريق ابن السري، وهو وهم ظاهر سببه في تقديره أن الراوي سلك الجادة في صيغة "سمع" وذلك دليل على ضعف الراوي وعدم حفظه للسند كما ينبغي، وعدم معرفته بأحوال الرواة .

٢- قال ابن خزيمة: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: ثنا بشر- يعني ابن بكر - قال: حدثني ابن جابر، قال : سمعت سليم بن عامر يقول : سمعت عوف بن مالك الأشجعي يقول: " نزلنا مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- منزلاً فاستيقظت من الليل .. وفيه: فإنه خيرني بين أن يدخل نصف أمي الجنة وبين الشفاعة فاخترت الشفاعة " (٧١).

قال ابن خزيمة : وأنا أخاف أن يكون قوله : " سمعت عوف بن مالك وهما وأن بينهما " معدي كرب "، فإن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب حدثنا قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا معاوية - هو ابن صالح- عن أبي يحيى سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف بن مالك قال : "خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - .. فذكر نحو الحديث (٧٢)." .

قلت: يفهم من كلام ابن خزيمة أن أصل رواية ابن جابر كان : سمعت سليم بن عامر، عن عوف بن مالك .. إلخ ، إلا أن الراوي - وهو ابن جابر - سلك الجادة في صيغة سمعت، فأصبح السند متصلاً بعد أن كان منقطعاً، بدلالة الرواية الأخرى التي ثبت فيها الوساطة وهو معدي كرب .

خامساً : التصحيف:

حيث يقع خطأ في قراءة أو رواية صيغة " حدث " إلى حدثنا أو حدثه، ونحو ذلك :

١- أخرج أبو داود في سننه من طريق الليث عن يزيد بن حبيب عن بكر بن عبد، عن المنذر بن المغيرة، عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش، أنها حدثت أنها سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فشكت إليه الدم، فقال لها : " إنما ذلك عرق، فانظري، فإذا أتاك قرؤك فلا تصلي .. " (٧٣).

قال أبو الحسن بن القطان: وقد يظن به السماع منها لحديث الليث .. وهذا لا يصح منه سماعه منها، للجهل بحال المنذر بن المغيرة، وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: مجهول، ذكره هكذا أبو داود- أي بلفظ " أنها حدثت " - وهو عند غيره معنعن، لم يقل فيه : إن فاطمة حدثته (٧٤).

قلت: أخرج النسائي في السنن من الطريق نفسها عن المنذر بن المغيرة عن عروة أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثت أنها أتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فشكت إليه الدم.. الحديث (٧٥) وقد عرفت الوساطة، فقد رواه الأئمة من طريق مالك وعبد الوكيل وأبو معاوية، قالوا: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقللت : إني امرأة أستحاض ... الحديث (٧٦).

٢- قال ابن ماجه: حدثنا أزهر بن مروان، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيد، عن قتادة، قال: حدثنا أبو رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إن يأجوج ومأجوج يحفرون كل يوم حتى إذا كادوا يروون شعاع الشمس، قال الذي عليهم ارجعوا فستحفرونه غدا ... " (٧٧).

هذا الحديث فيه تصريح بقتادة بالتحديث، وقد حقق الشيخ المعلمي اليماني القول فيه، وبين أن كلمة "حدثنا" تصحيف من الطابعين، وأن الأصل: "حدث أبو رافع"، وبيان ذلك أن الحديث رواه عن قتادة ثلاثة من الرواة : شيبان بن عبد الرحمن، في مسند أحمد (٧٨)، وأبو عوانة في سنن الترمذي ومستدرک



الحاكم<sup>(٧٩)</sup>، وكلاهما جاء في روايتهما: قتادة عن أبي رافع من حديث أبي هريرة.. وأما الثالث: فهو سعيد بن أبي عروبة، رواه عن سعيد ثلاثة: الأول يزيد بن زريع، عند ابن جرير<sup>(٨٠)</sup> وفيه: "قتادة عن أبي رافع..."، الثاني: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عند ابن ماجه، وفيه: "قتادة، قال: حدث أبو رافع.."، قال المعلمي: هكذا نقله ابن كثير في تفسيره، طبعة بولاق -ج٦/١٣٧- وطبعة المنار ج٥/٣٣٣-، ومخطوطة الحرم المكي، وهكذا في سنن ابن ماجه نسخ مكتبة الحرم المكي المخطوطة وهي أربع، وطبعة عمدة المطابع بدلهي في الهند سنة ١٢٧٣هـ، ووقع في أربع نسخ مطبوعة هندية ومصريتين: "قتادة قال حدثنا أبو رافع"، مع أن سياق السند من أوله فيه هكذا: "حدثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الأعلى ثنا سهيل عن قتادة". فلو كان الأصل "قال حدثنا" لاختصر في الأصول المخطوطة لهذه النسخ الأربع إلى "ثنا" كسابقه في أثناء السند، ولكنه جهلا بالطابعين حسبوا أنه لا يقال: "حدث فلان" وإنما يقال: "حدثنا فلان" فأصلحوه بزعمهم، وتبع فيه متأخروهم متقدمهم، والله المستعان..، ثم بين رحمه الله أن الراوي الثالث رواه بلفظ: "قتادة ثنا أبو رافع" وعزا الخطأ فيه إلى ابن المذهب راوي المسند عن القطيعي، ثم قال: وفتادة مشهور بالتدليس فلو كان الخير عند سعيد عنه مصرحاً فيه بالسماع لحرص سعيد على أن يرويه كذلك دائماً<sup>(٨١)</sup>.

## المطلب الرابع

### الوهم في التصريح بالسماع وعلاقته بالانقطاع

قد يأتي إسناد الحديث من وجهين: الوجه الأول فيه زيادة راو، والوجه الآخر بدون تلك الزيادة، وهنا يقوم الناقد بدراسة واقع الرواية؛ لمعرفة الراجح من الوجهين، وقد يترجح لديه صحة الوجهين، ويعتمد الناقد هنا على القرائن المختفصة بالرواية، ومنها رواية الأكثر، رواية الأحفظ، التصريح بالسماع في موضع الزيادة، ونحو ذلك. والذي يهمنا هنا أن هناك حالات يُحكم فيها بالانقطاع لقيام الدليل على صحة الطريق التي فيها زيادة راو وأنها الصواب، فمضى قال الراوي: عن فلان "ثم أدخل بينه وبين الراوي في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يُدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسله، وخصوصاً إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة كهشام بن عروة عن أبيه، ومجاهد عن ابن عباس، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه عُلِمَ أن هذا الحديث لم يسمعه منه، لا سيما إذا كان الواسطة رجلاً مبهماً أو متكلماً فيه<sup>(٨٢)</sup>.

والمتبع في التعليل بعد الاستئناس بالقرائن إنما هو غلبة الظن، والأصل أنه إذا وقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة فإن العلماء يحكمون بصحة الوجهين، وأحياناً يحكمون بانقطاع الوجه الذي وقع فيه التصريح بالسماع .

ومن أمثلة الأول - وهو الحكم بصحة الوجهين -:

١- حديث بُسرة في الوضوء من مس الذكر : فقد رواه يحيى القطان وعلي بن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة (٨٣) ، ورواه سفيان بن عيينة وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة (٨٤).

فاحتمل هنا أن يكون الحديث عند عروة على الوجهين، واحتمل أن يكون الصواب هو الرواية التي فيها زيادة مروان، فنظر العلماء فوجدوا أنه في رواية الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عروة يقول دخلت على مروان بن الحكم، فذكر ما يكون منه الوضوء، فقال مروان من مسّ الذكر الوضوء، فقال عروة : ما علمت ذلك، فقال مروان : أخبرني بُسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: " إذا مسّ أحدكم ذكره فليتوضأ " (٨٥).

نظر العلماء فوجدوا أن الحديث رواه جماعة، منهم علي بن مُسهر وزهير بن معاوية وعنبسة بن عبد الواحد وحميد الأسود، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة .. فذكرت الحديث، وقال كل منهم في آخره : قال عروة : ثم لقيت بسرة فسألتها عن هذا الحديث فحدثني به عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (٨٦).

فثبت أن الحديث مروى بالوجهين، وأن رواية من قال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة، محمول على الاتصال بدلالة الروايات الأخرى (٨٧)، وأن رواية يحيى القطان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: حدثني بُسرة .. رواية صحيحة خلافاً لابن معين الذي خطأها (٨٨).

ولهذا قال الدارقطني: وثبت أن عروة سمعه من بسرة مشافهة به بعد أن أخبره مروان عنها، ثم قال: ويقوي ذلك ويدل على صحته أن هشاماً كان يحدث به مرة عن أبيه عن مروان عن بسرة على السماع الأول عن عروة، وكان يحدث به تارة أخرى عن بسرة على مشافهة عروة لبسرة، وسماعه منها بعد أن سمع من مروان عنها، وكان هشام ربما بسط فحدث به على الوجهين جميعاً (٨٩).

مثال آخر: سئل الدارقطني عن حديث أبي العجفاء السلمي عن عمر: "لا تغالوا في مهوز النساء .."

فقال: هو حديث رواه محمد بن سيرين عنه، واختلف عن ابن سيرين فيه : فرواه أيوب السخيتاني وابن عون وهشام بن حسان ومنصور بن زاذان وأشعث بن سوار، .. وأبو حرة وأخوه، عن محمد بن سيرين عن أبي العجفاء.

واتفق ابن عيينة وحماد بن زيد وابن عليّة والحارث بن عمير وعبد الوهاب الثقفي ومعمّر وحماد بن سلمة عن أيوب .

وخالفهم عمرو بن أبي قيس، فرواه عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن أبي العجفاء عن أبيه.

ورواه سلمة بن علقمة عن ابن سيرين، قال: تُبَيِّنْتُ عن أبي العجفاء .

قال : ففي رواية سلمة بن علقمة تقوية لرواية عمرو بن أبي قيس عن أيوب، وقال منصور بن زاذان: عن ابن سيرين ثنا أبو العجفاء . كان عمرو بن أبي قيس حفظه عن أيوب، فيشبه أن يكون ابن سيرين سمعه من أبي العجفاء وحفظه عن ابن أبي العجفاء عن أبيه -والله أعلم - وذلك لقول منصور بن زاذان - وهو من الثقات الحفاظ - : عن ابن سيرين حدثنا أبو العجفاء، ولكثرة من تابعه ممن رواه عن ابن سيرين عن أبي العجفاء، - والله أعلم .(٩٠)

قلت: نلاحظ أن الإمام الدارقطني قد رجّح صحة التصريح بالسماع بالنظر إلى منزلة منصور بن زاذان في الحفاظ وال إتقان ولكثرة من تابعه في رواية الحديث عن ابن سيرين عن أبي العجفاء بدون واسطة ابنه، وبذلك رجّح صحة الطريقتين بعد التأمل الدقيق في اختلاف الروايات ومنزلة رواهما في الحفاظ مع القرائن الأخرى، مما يدل على مدى تبحر هذا الإمام في معرفة العلل وسعة اطلاعه وسلامة منهجه في الترجيح والحكم .

ومثال الثاني : وهو الحكم بالإرسال مع التصريح بالسماع عند إسقاط الوسطة:

ما رواه أصحاب السنن من حديث حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال: حدثني الحجاج بن عمرو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " من كُسر أو عَرَج ... "(٩١).

وقد رواه معمر ومعاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج بن عمرو به ، وقد حكى الترمذي عن البخاري أن هذا أصح من حديث حجاج الصواف (٩٢).

قال العلائي: وكأنه بسبب الوهم في التصريح فيه بحدثنا وسمعت إلى حجاج الصواف مع كونه ثقة(٩٣).

قلت: يشير العلائي إلى عميق نظر البخاري وكونه رجّح الرواية التي فيها زيادة مع وجود التصريح بالسماع من الثقة في الرواية الخالية من الزيادة، إذ إن العادة في مثل هذه الحالات، الحكم بصحة الطريق التي فيها التصريح بالسماع كما في مثال حديث بُسرة السابق، كما أنهم يحكمون في بعض الأحيان

بصحة الوجهين دون وجود تصريح بالسماع، والخبرة بالإضافة إلى القرائن المرجحة في كل حالة هي الفيصل في هذا .

### المطلب الخامس

#### أسباب اختلاف النقاد في صحة السماع

إن إثبات صحة التصريح بالسماع أو الحكم بخطأ ذلك قد يكون موضع اتفاق، وقد يكون موضع اختلاف بين نقاد الحديث، ويرجع ذلك الاختلاف إلى جملة من الأمور:

أولاً: إن بعض النقاد يعتمد على غالب ما يرويه الراوي، فإذا كان هذا الغالب هو روايته عن شيخ معين بواسطة وجاء في رواية أخرى بدون واسطة مع التصريح بالسماع عدّ هذا التصريح خطأ، بينما يعده ناقد آخر صواباً إذا توافرت المعاصرة وأمكن اللقاء بشرط عدم وجود قرينة تدل على خطأ هذا السماع، فمن ذلك :

١- سئل أبو حاتم عن حديث رواه عبد الواحد بن زياد، عن عاصم بن محمد قال: حدثني معاوية بن اسحق عن عطاء بن يسار قال: سمعت ابن مسعود يقول قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " سيكون بعدي أمراء يقولون ما لا يفعلون .. " قال أبو حاتم: هذا خطأ، - قوله سمعت ابن مسعود يقول، فإن عطاء لم يسمع من ابن مسعود<sup>(٩٤)</sup>، وقد خالفه البخاري، فأثبت القول بسماع عطاء بن يسار من ابن مسعود<sup>(٩٥)</sup>.

٢- قال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، وقال: في حديث "زائدة عن السدي عن البهي عن عائشة": كان ابن مهدي سمعه من زائدة فكان يدع منه "حدثني عائشة"، وينكره -يعني ينكر لفظه "حدثني"-<sup>(٩٦)</sup>. وقال الدارقطني: والبهي إنما يروي عن عروة عن عائشة<sup>(٩٧)</sup> وخالفهما البخاري أيضاً، فقال في تاريخه: البهي سمع ابن عمر وابن الزبير وعائشة<sup>(٩٨)</sup> وأخرج مسلم -في الشواهد- من طريق زائدة عن السدي عن البهي عن عائشة قالت:

"سأل رجل النبي -صلى الله عليه وسلم-: أي الناس خير؟"<sup>(٩٩)</sup>، ومن المعروف أن مسلماً يكتفي بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء، فأخراجه لهذا الحديث يعني أنه لا توجد عنده قرينة تدل على نفي اللقاء، وهذا يعني عدم اعتداده بإعلال ابن مهدي وأحمد تصريح البهي بالتحديث عن عائشة

٣- مجاهد بن جبر، اختلف في سماعه من عائشة: فقد سئل يحيى بن معين عن: " مجاهد قال سمعت عائشة " فقال: كان يحيى القطان ينكر ذلك، ثم قال: ويروى في حديث عن مجاهد قال: سمعت عائشة<sup>(١٠٠)</sup>، وكذا أنكر

شعبة أن يكون سمع منها، وتبعهما على ذلك أبو حاتم والبرديجي<sup>(١١١)</sup>، وخالفهم: علي بن المديني فأثبت سماع مجاهد من عائشة<sup>(١١٢)</sup>.

وكذا أثبت سماعه منها البخاري فأخرج حديثه عنها في صحيحه، وقد صرح في أكثر من حديث بسماعه منها<sup>(١١٣)</sup>.

ثانياً : أن تكون غالب روايات الراوي عن روى عنه بالنعنة وهو معروف بالإرسال، ثم تأتي رواية واحدة أو اثنتين فيها التصريح بالسماع.

ففي هذه الحالة يرى بعض النقاد أن يقتصر على ما جاء مصرحاً به بالسماع ويحكم على الباقي بالإرسال، بينما يرى آخرون أن تصريحه بالسماع في رواية يقتضي الحكم بالاتصال في سائر رواياته عنه بالنعنة، فمن ذلك :

١- سماع الحسن البصري من سمرّة : فقد أنكر سماعه منه كل من : شعبة وابن معين وابن حبان والنسائي والبرديجي، وقال ابن حزم : رواية الحسن عن سمرّة مرسلّة، لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وحده<sup>(١١٤)</sup>.

وقد ردّ التهانوي على ابن حزم بقوله : إن نعنة المعاصر الممكن لقاءه محمولة على الاتصال فكيف إذا ورد التصريح بالسماع في حديث واحد أو حديثين، فلا بد إذن من حمل نعنته على السماع في جميع المرويات<sup>(١١٥)</sup>.

قلت : يجاب على التهانوي بأنه لا يمكن إلزام من يشترط ثبوت اللقاء بمذهب الفريق الآخر الذي يكتفي بإمكان اللقاء، ثم لو سلمنا بمذهب الفريق الآخر فإن الحسن مدلس وكثير الإرسال، فعننته على رأي الجميع غير مقبولة، ثم إن من يشترط ثبوت اللقاء يميز بين ثبوت السماع في الجملة وبين ثبوت السماع مرة أو مرتين والباقي مرسل، وهو ما يمكن تسميته "السماع المقيّد"، وكل هذا يدل على دقة المحدثين وشدة تحييصهم، وقد صحّ عند البخاري سماع الحسن من سمرّة لحديث العقيقة، فقد صرح فيه بالسماع فأخرجه في صحيحه<sup>(١١٦)</sup>.

وقد احتجّ العلاني ومن بعده الحافظ ابن حجر بما يقتضي سماع الحسن من سمرّة لغير حديث العقيقة : وهو ما أخرجه أحمد في مسنده : حدثنا هشيم عن حميد الطويل، قال : جاء إلى الحسن البصري فقلل : إن عبداً له قد أبق، وأنه نذر إن قدير عليه أن يقطع يده، فقال الحسن البصري : " حدثنا سمرّة، قال : قلّ ما خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة " <sup>(١١٧)</sup>.

قلت : لكن هذه الرواية فيها هشيم وهو مدلس ولم يصرح بالسماع، فلا يمكن الاعتماد على روايته، وقد روى الحسن عن سمرّة نسخة كبيرة كلها بالنعنة وغالبها في السنن الأربعة، قال الترمذي : وقال علي

ابن المديني : سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة، وقالوا إنما يحدث عن صحيفة سمرة (١٠٨).

وقال الحاكم - بعد أن أخرج حديثاً من طريق الحسن عن سمرة - هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ... وحديث سمرة لا يتوهم فتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه قد سمع منه، ولم يتعقبه الذهبي (١٠٩).

قلت: سماع الحسن من سمرة لحديث العقيدة وإخراج البخاري له لا يعني أن كل رواية من طريق الحسن عن سمرة تعتبر على شرط الصحيح، وذلك أن البخاري اقتصر على رواية حديث العقيدة لثبوت اتصاله عنده وأعرض عن الباقي لعدم ثبوت اتصاله عنده، ولهذا قال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون : "هي كتاب"، وذلك يقتضي أنه لم يسمع الصحيفة منه (١١٠).

ثالثاً : من أسباب اختلاف النقاد أن يأتي ناقد سابق فيطلق نفي صحة سماع راوٍ من روى عنه، ويكون هذا الناقد في موضع الثقة والاعتماد، فيقلده من بعده، فمن ذلك : ما نقله الدوري عن يحيى بن معين أنه سئل عن حديث مجاهد عن عائشة، فقال: كان يحيى بن سعيد القطان ينكره (١١١).

ونقل الميموني عن أحمد أنه روى عن يحيى بن سعيد القطان أنه تكلم في حديث شعبة عن "مجاهد قل: سمعت عائشة"، قال: ليس بشيء، وأنكر أن يكون سمع من عائشة (١١٢).

وقال العلالي: مجاهد بن جبر أحد أئمة التابعين، قال يحيى بن سعيد : لم يسمع مجاهد من عائشة، وسمعت شعبة ينكر أن يكون سمع منها، وتبعهما على ذلك يحيى بن معين وأبو حاتم (١١٣).

قلت: تبين بعد البحث أن مستند ابن معين وأحمد وأبو حاتم هو قول يحيى القطان، وأن يحيى القطان استند إلى إنكار شعبة، ولهذا لم يعتمد البخاري وابن المديني ذلك فأثبتا سماعه منها، ولذلك أخرج الشيخان رواية مجاهد عن عائشة، ولهذا قال العلالي: وحديثه عنها في الصحيحين، وقد صرح في غير حديث بسماعه منها (١١٤).

وقد أخرج البخاري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : "قالت عائشة ما كان لأحدنا إلا ثوب واحد تحيض فيه .." (١١٥).

قال ابن حجر : طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع، ومن جهة دعوى الاضطراب، فأما الانقطاع: فقال أبو حاتم : لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبتته علي بن المديني، فهو مقدم على من نفاه (١١٦).

قلت : وهو كما قال، حيث صرح بسماعه منها عند البخاري، في كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي - صلى الله عليه وسلم-، وكلام النقاد الآخرين في عدم سماعه منها اتضح أنه يستند إلى إنكار شعبة، وبهذا يتبين لنا أهمية التدقيق في مستند النقاد حتى لا تنوهم كثرة النافين للسماع .  
 رابعاً : أن يكون الراوي صغيراً عند وفاة من روى عنه .

فمن نظر إلى صغر سن الراوي نفى صحة السماع ومن اعتمد على ظاهر رواية صحيحة فيها تصريح بالسماع أثبت السماع وحكم بالاتصال إذا كان الراوي عند وفاة الشيخ في سن توله للتحمل، فمن ذلك :

١- أبو إدريس الخولاني - عائذ الله بن عبد الله -

قال أبو زرعة : لم يصح له سماع من معاذ . وقال ابن أبي حاتم سألت أبي فقال: يختلفون فيه، فأما الذي عندي فلم يسمع منه .

وروى الزهري عن أبي إدريس أنه قال : أدركت أبا الدرداء وعُبادَةَ، وفاتني معاذ بن جبل . وقد روى مالك في الموطأ عن أبي حازم عن أبي إدريس الخولاني حديث : "وجبت محبتي للمتحمسين في..." وفيه التصريح بسماع أبي إدريس من معاذ واجتماعه به بدمشق .

قال ابن عبد البر: وهذا هو الصحيح، وتأول رواية الزهري على أنه فاته طول الصحبة.

قال العلائي : لأن عمر أبي إدريس عند موت معاذ كان نحو عشر سنين (١١٧)

٢- عبد الله بن يزيد الخطمي، روى أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن عبد الله بن يزيد قال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم- قال أحمد: ليست له صحبة، وضعف الرواية السابقة وقال: ما أرى ذلك شيئاً (١١٨) وكذا قال مصعب الزبيري وأبو حاتم ، وقالوا : كان صغيراً على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم- وقال الآجري : قلت لأبي داود : عبد الله بن يزيد له صحبة ؟ قال: يقولون له رؤية، سمعت ابن معين يقول هذا (١١٩)، وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وكذا الدارقطني، وتذكر المراجع أنه شهد الحديبية وعمره سبعة عشر عاماً (١٢٠) ، وقد أخرج البخاري له أن النبي - صلى الله عليه وسلم- " هـى عن المثلة والنهي " (١٢١)، وهذا يقتضي صحة سماعه في الرواية السابقة وثبوت صحبته؛ لأن البخاري يشترط ثبوت اللقاء، ولا يكتفي بالاحتمال (١٢٢) .

٣- قال البخاري : حدثنا أبو نعيم، حدثنا زكريا عن عامر، قال : سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يقول: " الحلال بين والحرام بين .. " (١٢٣) قال يحيى بن معين ليس يروي النعمان بن بشير عن النبي - صلى الله عليه وسلم- حديثاً فيه سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم- .

وسلم - إلا في حديث الشعبي، فإنه يقول فيه: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - وأهل المدينة ينكرون أن يكون النعمان بن بشير سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٢٤).

قلت: سبب ذلك ما عُلِمَ من أن النعمان كان صغيراً على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - لكن ذلك لا يمنع صحة سماعه كما سمع ابن عباس والحسن بن علي وغيرهما، ولهذا فقد استدلل الحافظ ابن حجر بحديث البخاري على صحة سماع النعمان، فقال: وفي هذا الحديث ردّ لقول الواقدي ومن تبعه: لا يصح سماعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - مات وللنعمان ثمان سنين (١٢٥).

#### خامساً: اختلاف الموطن

ويراد بذلك أن بعض النقاد قد يطلقون أحكاماً تتعلق برواة من موطن غير موطنهم، وقد عُرف بالخيرة أن معرفتهم برواة ذلك الموطن ليست كافية، ففي هذه الحال إذا تعارضت أقوال النقاد في أحد الرواة فإننا نرجح قول الناقد الذي يشترك مع الراوي في الموطن الواحد، لأن الناقد يكون دائماً أعرف بأهل بلده، ومثال ذلك: أن العلماء ذكروا أن الإمام البخاري على جلالته وإتقانه وخبرته الواسعة تقع له - على سبيل الندرة - أخطاء في إثبات سماع بعض الرواة الشاميين، قال الذهبي - في ترجمة خالد بن اللجلاج الدمشقي -: .. وقال البخاري: "سمع من عمر"، والبخاري ليس بالخبير برجال الشام، وهذه من أوهامه (١٢٦).

وقال الذهبي أيضاً - في ترجمة القاسم بن أبي عبد الرحمن الدمشقي - وذكر البخاري في تاريخه أنه سمع علياً وابن مسعود فوهم (١٢٧).

وقال ابن رجب: وقد ذكر البخاري في تاريخه أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرياض اعتماداً على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرياض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، ومن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري - رحمه الله - يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام (١٢٨).

قلت: إن إطلاق الذهبي وابن رجب وقوع أغلاط للبخاري في أخبار أهل الشام لا يعني أنها كثيرة بل الظاهر أنها قليلة معدودة، والبخاري غني عن بيان مدى خبرته وإتقانه ومعرفة بالرجال، لكن اختلاف الموطن لابد أن يكون له أثر في وقوع بعض الأوام التي لا يسلم منها بشر، ولهذا فإذا تعارض مثلاً إثبات البخاري لسماع رجل من أهل الشام مع نفي ناقد آخر شامي مثل دحيم أو أبي زرعة، فإننا نرجح قول الناقد الشامي - بالرغم من أنه ناف - لأنه أدري بأهل بلده. والله أعلم.



## المطلب السادس

### علل التصريح بالسماع وأثرها على الرواة

لقد تبين أن النقاد يجعلون مقياس معرفة الضبط هو قلة خطأ الراوي، فإذا وافق الثقات في أكثر ما يروي استدلووا به على ضبطه، وإن خطأ الراوي في التصريح بالسماع في موضع العنينة هو من جملة الأخطاء التي تُكتشف في الأسانيد لذلك الراوي، وهذا النوع من الأخطاء يصعب الكشف عنه إلا من النقاد الكبار، وهؤلاء إذا وجدوا هذه الأخطاء في حديث الراوي المراد سير حديثه ومعرفة ضبطه استدلووا بها مع قرائن أخرى على سوء حفظ الراوي وحكموا عليه بالضعف كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية .

وقد يجد النقاد أن خطأ التصريح بالسماع قد يصدر من الثقة المعروف بالضبط والإتقان، وهذا محمول عندهم على سهو الثقة ويُعدّ نوعاً من الشذوذ يُعرف من خلال الاعتبار والخبرة الواسعة في الأسانيد والطبقات ومراتب الرواة ومعرفة تواريخ الوفيات ورحلات الرواة وبلدانهم ونحو ذلك، وقد تقدم في المباحث السابقة بعض أخطاء الثقات في هذا الباب .

وأما إذا وجد النقاد أن الراوي يصرّح بالسماع فيما لم يسمع مع وجود قرائن تدل أنه لم يسمع وأنه يتشبع بما لم يُعط استدلووا بذلك على كذبه وأنه ليس أهلاً للرواية.

وهذه نماذج مما يُستدل به على ضعف الراوي إما مطلقاً أو مقيداً :

١- نقل ابن رجب عن أبي بكر الأثرم أنه قال "لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة"، ثم ذكر له أحاديث وهم فيها عن قتادة، منها : أنه روى عن قتادة أن أبا رافع حدثه.. قال: ولم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً<sup>(١٢٩)</sup>.

قلت: نلاحظ أن أبا بكر بن الأثرم قد ضعف التيمي في قتادة خاصة واستدل لذلك بروايته عن قتادة أحاديث صرّح فيها بالسماع والأمر ليس كذلك .

٢- قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي : إن سالماً الخياط روى عن الحسن قال "سمعت أبا هريرة" قال: هذا ما يبين ضعف سالم<sup>(١٣٠)</sup> قلت: لأنه ثبت عند النقاد أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة كما تقدم .

٣- أسند ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد قال: قال وهيب: أتيت عطاء بن السائب، فقلت له: كم سمعت من عبيدة ؟ قال: ثلاثين حديثاً . قال ولم يسمع من عبيدة شيئاً، وبطل ذلك على أنه قد تغير<sup>(١٣١)</sup>.

ومما يستدل به على كذب الراوي :

٤- قال الإمام أحمد عبد الله بن زياد بن سمعان كان متروك الحديث، وسئل عنه فقال : سمعت إبراهيم بن سعد يخلف أنه كذاب، قال : وكان يقول: "سمعت مجاهدا"، فيقول ابن اسحق : أنا -والله- أكبر منه وما سمعت منه. (١٣٢)

٥- قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: وحدثني محمد بن رافع وحجاج بن الشاعر قالا : حدثنا عبد الرزاق، قال: قال معمر : ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط إلا عبد الكريم -- يعني أبا أمية- فإنه ذكره فقال: رحمه الله كان غير ثقة، لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة (١٣٣).

٦- قال أبو بكر بن عياش: قلت لجميل بن زيد: هذه الأحاديث أحاديث ابن عمر؟ قال: أنا ما سمعت من ابن عمر شيئا، إنما قالوا لي: إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها (١٣٤).

قلت : اعترف جميل أنه لم يسمعها من ابن عمر، ومع ذلك فقد جاءت عنه روايات فيها : "سمعت ابن عمر"، ولم يكن سمع منه، ولهذا قال فيه ابن معين : ليس بثقة، حيث أنكر عليه سماع ما لم يسمع (١٣٥).

وهكذا، فإن ادعاء الراوي سماع ما لم يسمع كذبا وزورا، من الأمور التي لا تخفى على النقاد، وهي من الأمور التي تساعد على كشف حقيقة الراوي وعدم أهليته للرواية، كما قال سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

### المطلب السابع

#### علل التصريح بالسماع وأثرها في ثبوت الصحة

يبيّن العلماء أن الصحابي هو: "من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم- مؤمنا به ومات على ذلك" (١٣٦)، وهذا يقتضي التأكد من لقائه للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وهناك وسائل عديدة لمعرفة ذلك إذا لم يكن هذا الصحابي ممن تواترت صحبته أو اشتهرت، فمن هذه الوسائل تصريح الثقة الذي أمكن لقاءه للنبي - صلى الله عليه وسلم - بالسماع منه، وهذا التصريح بالسماع قد يأتي في أكثر من رواية صحيحة ويشتهر فلا يختلف النقاد حينئذ في صحبته، لكن هناك حالات يكون فيها التابعي الذي أمكن لقاءه قليل الرواية ويصرح في واحدة أو اثنتين بالسماع، فهنا قد يحصل خلاف بين النقاد في صحة.

هذا التصريح أو خطئه، وخصوصاً إذا كان هذا التابعي صغيراً عند وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو إذا كانت الطريق التي فيها التصريح بالسماع مختلفاً في صحتها .  
والأمثلة التالية توضح ما سبق :

#### أولاً : ما كان الراجح عدم الصحبة :

١- يُسر بن أرطأة - ويقال: ابن أبي أرطأة، له عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثان، أحدهما في جامع الترمذي وغيره :سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: " لا تقطع الأيدي في السفر" (١٣٧).

وبناء على ظاهر هذه الرواية أثبت له الصحبة كل من ابن حبان والدارقطني، لكن حكى ابن عسجد البر عن أحمد وابن معين أنه ليس له صحبة حيث قبض النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو صغير لم يسمع منه (١٣٨).

٢- أبو عتبة الخولاني : مختلف في صحبته، أخرج له ابن ماجه من طريق الجراح بن مليح، ثنا بكر بن زرعة، سمعت أبا عتبة الخولاني وكان ممن صلى إلى القبلتين مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته" (١٣٩).

أنكر ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة أن يكون له صحبة، وقالوا: هو من الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام (١٤٠)، وقد رجح العلاني كونه تابعياً، وقال: لو صلى القبلتين مع النبي - صلى الله عليه وسلم - لكان قديم الإسلام مشهوراً، وحديث ابن ماجه ضعيف من جهة الجراح بن مليح، قال الدارقطني : ليس بشيء (١٤١).

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وحديثنا عن أبي طاهر، عن بشر بن بكر، عن أبي مهدي سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي عتبة الخولاني وكان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الجمعة بالسورة التي يُذكر فيها الجمعة .."

قال أبو حاتم: منهم من يقول له صحبة ومنهم من يقول ليست له صحبة، وأن لا يكون له صحبة أشبه (١٤٢).

قلت: الرواية التي ساقها أبو حاتم فيها أبو مهدي سعيد بن سنان الحمصي، رماه الدارقطني وغيره بالوضع (١٤٣) لهذا لم يعتمد أبو حاتم على ظاهر هذه الرواية وقال: " أن لا يكون له صحبة أشبه " يعني أرجح وأشبه بالصواب، لعدم ثبوت سماعه من وجه يصح.

#### ثانياً : ما كان الراجح ثبوت الصحبة

عبد الرحمن بن أبي عميرة : أخرج الترمذي وأحمد في المسند والبخاري في التاريخ الكبير من طرق عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في معاوية - رضي الله عنه - : " اللهم اجعله هاديا مهديا واهدا به " (١٤٤).

وقد صرح عبد الرحمن بن أبي عميرة بالسماع في أكثر الطرق، لكن قال ابن عبد البر : لا تصح صحبته، ولا يثبت إسناده حديثه (١٤٥).

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في الإصابة، فقد ساق له في ترجمته عدة أحاديث مصرحا فيها بالسماع من النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال : وهذه الأحاديث وإن كان لا يخلو إسناده منها من مقال فمجموعها يثبت لعبد الرحمن الصحبة، فعجب من قول ابن عبد البر : لا تصح صحبته ولا يثبت إسناده حديثه (١٤٦).

قلت: ولهذا جزم بصحبته جماعة من العلماء منهم أبو حاتم والبخاري وابن سعد وابن حبان (١٤٧). وهكذا يتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة أن التصريح بالسماع الواقع في نهاية السند قد يكون خطأ فيترتب عليه إثبات الصحبة عند من لم يحرر صحة التصريح بالسماع أو خطئه، أو قد يحصل العكس فتنتفي الصحبة والأمر ليس كذلك، ويكتشف العلماء خطأ هذا التصريح، اعتماداً على ثبوت صغر الراوي أو ضعف الطريق أو حصول تصحيف أو سقط في السند يجعل السند متصلاً في الظاهر، لكن النقاد لا يغيب عنهم أمثال هذه القرائن والملاحظات فيكتشفون المحفوظ من هذه الروايات، ويرجحون الاتصال وصحة السماع أو يرجحون الانقطاع وخطأ التصريح بالسماع، ونلاحظ كيف أثار ذلك في معرفة الصحبة. والله أعلم.

وبهذا أكون قد انتهيت من هذه الدراسة وهي جهد المقل، أرجو أن أكون قد وفقت فيها، وأختتمها بنتائج البحث، والحمد لله رب العالمين.

### نتائج البحث :

أولاً: لقد تبين لي بعد هذه الدراسة الجهود العظيمة التي بذلها نقاد الحديث لمعرفة صحيح الأسانيد من ضعيفها، ومدى دقتهم وشدة تحريهم في تتبع أخطاء الرواة، ومن ذلك عدم اغترارهم بظاهر الأسانيد وما فيها من تصريح بالتحديث أو السماع الذي قد يقع من الثقة على سبيل الشذوذ، لذلك تحروا، وفتشوا، لم يقبلوا التصريح بالسماع الذي دلت القرائن على أنه خطأ.

ثانياً: تبين أن هناك وسائل يسلكها النقاد لمعرفة صحة التصريح بالسماع أو خطئه، وهي:

١- مقارنة الروايات ومعرفة مراتب الرواة.

٢- معرفة طبقة الراوي وتاريخ وفاة شيخه.

٣- ثبوت عدم اللقاء.

٤- عدم إمكان اللقاء.

٥- اتفاق النقاد.

٦- اعتراف الراوي أنه لم يسمع ممن روى عنه.

٧- تكذيب المروي عنه.

٨- ثبوت أن رواية الراوي عمن روى عنه هي من كتاب.

ثالثاً: تبين أن هناك أسباباً توقع الراوي في خطأ التصريح بالسماع، توصلت إليها بالاستقراء، وهي:

١- الرواية على التوهم، وهذا يقع فيه بعض الثقات من باب الشذوذ، فالثقة قد يخطئ مع أن الأصل في روايته هو الصحة.

٢- رواية الضعفاء، حيث لا يعتد النقاد بوقوع التصريح بالسماع في رواية الضعيف.

٣- ضعف الراوي في بعض شيوخه، وهنا يكون الراوي ثقة في الجملة لكنه يضعف في بعض شيوخه، فلا يعتد النقاد بما صرح فيه بالسماع في السند الذي يروي فيه عن شيخه الذي يضعف فيه.

٤- سلوك الجادة، وهو ما يسمّى أيضاً لزوم الطريق السهل.

رابعاً: هناك علاقة بين أوهام التصريح بالسماع والانقطاع في السند، حيث يقع في بعض الأسانيد التصريح بالسماع ويأتي الحديث من وجه آخر فيه زيادة راو في موضع التصريح بالسماع، والأصل في مثل هذه الحالة صحة الوجهين، أو الحكم على السند الذي فيه زيادة راو أنه من المزيد في متصل الأسانيد، لكن قد يحكم النقاد بانقطاع الوجه الذي وقع فيه التصريح بالسماع، لوجود قرائن تدل على ذلك، وهذا من دقيق علم العلل.

خامساً: قد يقع خلاف بين النقاد في صحة السماع أو خطئه، فإذا تبين للباحث ما يرجح أحد القولين كان به وإلا فإن الأصل هو تقديم المثبت على النافي ما لم يكن النافي له ميزة من زيادة خبرة كأن يكون من أهل بلد المتكلم فيه أو قدم دليلاً على النفي.

سادساً: كان لنظرة النقاد الثاقبة في تتبع أخطاء الرواة في التصريح بالسماع أثر في الحكم عليهم حيث إن كثرة الوقوع في هذا النوع من الأخطاء دليل على عدم إتقانه وخفة ضبطه، إذ مما يُعرف به إتقان

الراوي : ضبطه لأسماء الرواة، وصيغ الأداء التي عبر عنها كل راو ؛ بما يوافق طريقة التلقي، إضافة إلى إتقان الراوي لألفاظ الرواية .

وأخيراً، أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة هذه المسألة وعرضها بأسلوب يرضي أهل العلم والباحثين الكرام، وأتمنى عليهم أن لا ييخلوا بما يجدونه من ملحوظات تساعد في إحكام هذه الدراسة مضمونها وأسلوباً، وأحمد الله تعالى الذي أعان ويسر، وبالله التوفيق .

## الهوامش

- ١ - ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، المراسيل : ١٦٢، ابن رجب الحنبلي، شرح العلل ج ١/٣٧٠
- ٢ - الدوري، تاريخ يحيى بن معين / ج ٣/٤٢٥ رقم : ٢٠٧٥
- ٣ - ابن رجب، شرح العلل، ج ١/٣٧٠
- ٤ - ابن رجب، شرح العلل : ج ١/٣٧٠
- ٥ - الدارقطني، العلل : ج ١/١٧٤
- ٦ - الموضع السابق، ج ٦/٣٠٨
- ٧ - نور الدين عترة، حاشية شرح العلل لابن رجب، ج ٢/٧٠٠
- ٨ - العلائي، جامع التحصيل : ١٥٨
- ٩ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٦٢
- ١٠ - العلائي، جامع التحصيل : ٢٢٦
- ١١ - ابن أبي حاتم، المراسيل : ١٠٨، العلائي، ٢٦٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢/٢٠٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦/٢٦١ هامش سؤالات الآجري، تحقيق د. محمد العمري : ١٩٣
- ١٢ - الموطأ، ج ١/٨٢، سنن البيهقي، ج ١/٣٥٧.
- ١٣ - الدارقطني، العلل، ج ٢/٢٠٩ - ٢١٠.
- ١٤ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٣٤.
- ١٥ - السيوطي، تدريب الراوي : ج ٢/٣٨١.
- ١٦ - أسعد تيم، علم طبقات المحدثين، ص: ٧.
- ١٧ - ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث بامشها التقييد والأيضاح للعراقي : ص ٤٦٦.
- ١٨ - مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع : ٩٧.
- ١٩ - صحيح مسلم، المقدمة : ص: ٢٦.
- ٢٠ - ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦/٢٨.
- ٢١ - مصطفى السباعي، مرجع سابق / ٩٨.
- ٢٢ - ابن رجب، شرح العلل ج ١/٣٩٦.
- ٢٣ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١١٧.
- ٢٤ - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٧ / ٤٣٦.
- ٢٥ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٩٦.
- ٢٦ - العلائي، جامع التحصيل / ٢٠٤-٢٠٥.

- ٢٧ - الدوري، تاريخ يحيى بن معين، ج ١/٢٣٧ رواية رقم ٣٩٣.
- ٢٨ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ١٠٨، العلائي، جامع التحصيل: ٢٢٦.
- ٢٩ - الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص: ١١٩، ابن حجر، لسان الميزان ج ٤/٣٩٣.
- ٣٠ - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١١٧-١١٨، أسعد تيم، علم طبقات المحدثين، ص: ١٣٥.
- ٣١ - صحيح البخاري، كتاب التفسير - سورة النجم، آية "أفرأيتم اللات والعزى" ج ٦/٥١٠.
- ٣٢ - تهذيب التهذيب، ج ٢/٨٨.
- ٣٣ - أسعد تيم، مرجع سابق: ٨٨.
- ٣٤ - هامش تهذيب الكمال ج ٥/٢٣.
- ٣٥ - أسعد تيم، مرجع سابق: ٨٩.
- ٣٦ - المرجع السابق، ص: ١٣٥.
- ٣٧ - ابن رجب، شرح العلل ج ١/٣٦٩.
- ٣٨ - ابن أبي حاتم، المراسيل، ١٠١، العلائي، جامع التحصيل ٢١٨، ابن رجب، شرح العلل ج ١/٣٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦/٩٠.
- ٣٩ - الدارقطني، الإلزامات تتبع ٣٧٥.
- ٤٠ - ابن أبي حاتم، المراسيل ١٣٤، العلائي، جامع التحصيل: ٣٦، ابن رجب شرح العلل ج ١/٣٧٠.
- ٤١ - رشيد الدين العطار، غرر الفوائد المجموعة، ص: ٢٥٦.
- ٤٢ - ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج ١/١٩٢.
- ٤٣ - ابن أبي حاتم، المراسيل ٣٧.
- ٤٤ - العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٦٤.
- ٤٥ - العلائي، جامع التحصيل ١٦٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٢/٢٦٦-٢٦٨.
- ٤٦ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٣٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٢/٢٦٧.
- ٤٧ - المرجع السابق: ٣٩.
- ٤٨ - سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع ج ٦/١٦٨ رقم: ٣٤٦١.
- ٤٩ - الترمذي في الطب، باب نعم العبد الحجام، ج ٤/٢٤٣ رقم: ٣٥٠٢ وابن ماجه في الطب رقم: ٣٤٨٩.
- ٥٠ - الترمذي في اللباس، باب ما جاء في الاكتحال ج ٤/٢٠٦ وابن ماجه في الطب، باب من اكتحل وترا، رقم ٤٠٠١.
- ٥١ - ابن رجب، شرح العلل، ج ٢/٦٩٤.
- ٥٢ - جامع الترمذي، كتاب الطب، باب نعم العبد الحجام ج ٤/٣٤٢ رقم: ٣٥٠٢.



- ٥٣ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٣١.
- ٥٤ - العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ١٥٦.
- ٥٥ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٨٥.
- ٥٦ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٨٦، العلائي، جامع التحصيل: ٢٠٠.
- ٥٧ - العلل رواية عبدالله، رقم: ٤٠٧٧، الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٤/١٧١.
- ٥٨ - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ٣٤٧.
- ٥٩ - المعلمي اليماني/ علم الرجال وأهميته، ص: ٢٣.
- ٦٠ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٤٠، العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ١٦٤.
- ٦١ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٤١.
- ٦٢ - المرجع السابق: ٤١.
- ٦٣ - المرجع السابق: ٤١.
- ٦٤ - ابن أبي حاتم، المراسيل: ٨٦.
- ٦٥ - الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ٢/ ١٤٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤/ ٤٥-٤٦.
- ٦٦ - الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١/ ٥٨٦.
- ٦٧ - ابن رجب، شرح العلل، ج ٢/ ٦٣٤.
- ٦٨ - العلائي، جامع التحصيل، ١٦٤.
- ٦٩ - تعريف سلوك الجادة هو من اجتهد الباحث، حيث لم أسبق إلى تعريفه، لكنني استنبطته من عمل النقاد، ولي في هذا الجانب بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة آل البيت بعنوان: "سلوك الجادة وأثره في علل الحديث"، يسر الله نشره.
- ٧٠ - المراسيل، ابن أبي حاتم/ ١٩٦.
- ٧١ - ابن خزيمة، كتاب التوحيد، ص: ٢٦٣.
- ٧٢ - المرجع السابق، الموضع نفسه.
- ٧٣ - سنن أبي داود، كتاب الطهارة باب الاستحاضة، ج ١/ ١٩١ رقم: ٢٨٠.
- ٧٤ - ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ج ٢/ ٤٥٨، حديث رقم ٤٥٨.
- وانظر: إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث عند ابن القطان.. ج ٢/ ١٩٥ مخطوطة
- ٧٥ - السنن الكبرى، ج ١/ ١١٢ رقم: ٢١٦، كتاب الطهارة، باب ذكر الأقراء.
- ٧٦ - أخرجه: مالك في الموطأ ج ١/ ٦١ رقم ١٠٤، والبخاري في الخيض؛ باب الاستحاضة ج ١/ ٧٩.
- ومسلم في الخيض رقم: ٣٣٣، وأبو داود في الطهارة، ج ١/ ١٩٥ رقم ٢٨٤، والنسائي في الطهارة رقم: ٢٠١

- ٧٧ - سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها ج ٢/ ١٣٦٤، رقم/ ٤٠٨٠.
- ٧٨ - مسند أحمد : ج ٢/ ٥٣٣.
- ٧٩ - جامع الترمذي، كتاب التفسير، ج ٥/ ٢٩٣ رقم: ٣١٥٣ مستدرک الحاكم ج ٤/ ٤٨٨.
- ٨٠ - ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج ١٦ / ١٨ سورة الكهف، آية: قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون ..
- ٨١ - المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة، ص: ٨٢-٨٣.
- ٨٢ - العلائي، جامع التحصيل / ١٢٩-١٣٢.
- ٨٣ - رواية القطان عند الترمذي، في الطهارة ج ١/ ١٢٦ رقم ٨٢ ورواية ابن المبارك أخرجه ابن حبان الموارد ٧٨ رقم ٢١٢.
- ٨٤ - أخرجه من هذا الوجه: أبو داود، الطهارة، الوضوء من مس الذكر ج ١/ ١٢٥، النسائي ج ١/ ١٠٠ ابن ماجه: رقم ٤٧٩.
- ٨٥ - الموطأ، ج ١/ ٤٢ سنن أبي داود، الطهارة، ج ١/ ١٢٥، سنن النسائي، ج ١/ ١٠٠ كلهم من طريق مالك .
- ٨٦ - صحيح ابن خزيمة ج ١/ ٣، صحيح ابن حبان "موارد الظمآن: ٧٨ رقم ٢١١" مستدرک الحاكم ج: ١/ ١٣٦.
- ٨٧ - الدارقطني، العلل ج ٥/ ١٩٦.
- ٨٨ - الدوري، تاريخ يحيى بن معين، ج ٤/ ٣٤٧ رقم: ٤٧١٨.
- ٨٩ - الدارقطني، العلل، ج ٥/ ١٩٦، هامش تاريخ يحيى بن معين، ج ٤/ ٣٤٨.
- ٩٠ - الدارقطني، العلل، ج ٢/ ٢٣٦.
- ٩١ - أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب المناسك، ج ٢/ ٤٣٣ رقم: ١٨٦٢، والنسائي في الحج، باب من أحصر رقم/ ٢٧٦٣ والترمذي في الحج، باب في الذي يهل بالحج فيكسر، حديث: ٩٤٠ .
- ٩٢ - الترمذي، العلل الكبير ج ١/ ٣٩٤.
- ٩٣ - العلائي، جامع التحصيل، ٢٣٥.
- ٩٤ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٢٩.
- ٩٥ - البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ٤٦١، ولفظه: "سمع أبا سعيد.. ويقال ابن مسعود"، العلائي، جامع التحصيل / ٢٣٨.
- ٩٦ - العلائي، جامع التحصيل / ١١٨، ابن رجب، شرح العلل ج ١/ ٣٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦/ ٩٠.
- ٩٧ - الدارقطني : الإلزامات / ٣٧٥.
- ٩٨ - البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٥٦.

- ٩٩ - صحيح مسلم - شرح النووي ج ١٦/٨٩ .
- ١٠٠ - ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص: ٢٤٨.
- ١٠١ - العلاني، جامع التحصيل / ٢٧٣.
- ١٠٢ - المرجع السابق / ٢٧٣، تهذيب التهذيب ج ١٠/٤٣.
- ١٠٣ - انظر : صحيح البخاري، كتاب العمرة باب كم اعتمر النبي- صلى الله عليه وسلم- : من طريق منصور عن مجاهد، وفيه ما يدل أنه سمع عائشة تقول: " يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر إلا وهو شاهده، ما اعتمر في رجب قط .. " ج ٢/١٩٩.
- وأخرج البخاري في كتاب الجنائز، باب ما ينهى عن سب الأموات : عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً: "لا تسبوا الأموات"، ج ٢/١٠٨، والبخاري لا يكتفي بمجرد المعاصرة مع إمكان اللقاء.
- ١٠٤ - الزيلعي، نصب الراية ج ١/٨٩.
- ١٠٥ - التهانوي، إعلاء السنن : ج ١٤/٢٨.
- ١٠٦ - صحيح البخاري، كتاب العقبة، باب إمطة الأذى عن الصبي، ج ٧/١٥٣.
- ١٠٧ - مسند أحمد، ج ٥/١٢، ٢٠.
- ١٠٨ - جامع الترمذي، كتاب البيوع ج ٣/٥٩١ حديث : ١٢٩٦.
- ١٠٩ - الحاكم، المستدرک، ج ١/٢١٥.
- ١١٠ - الزيلعي، نصب الراية ج ١/٨٩، العلاني، جامع التحصيل / ٢٦٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب : ج ٢/٢٦٨، علي نايف البقاعي، الاجتهاد في علم الحديث / ٢٩٦-٢٩٧، عمر الجعفي، الحسن البصري وحديثه المرسل، دار البشير، عمان، ط ١، ١٩٩٢، ص: ٣١٠.
- ١١١ - الدوري، تاريخ يحيى بن معين : رقم ٤١١، ٣٨٠٣، ج ٣/١٠٠.
- ١١٢ - رواية المروزي وغيره، ص: ٢٤٣، رواية عبد الله : رقم ١١٨٧.
- ١١٣ - العلاني، جامع التحصيل، ٢٧٣.
- ١١٤ - المرجع السابق / ٢٧٣.
- ١١٥ - صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه ج ١/٨٠.
- ١١٦ - ابن حجر، فتح الباري ج ١/٤١٣.
- ١١٧ - العلاني، جامع التحصيل، ٢٠٦.
- ١١٨ - ابن حجر، تهذيب التهذيب : ج ٦/٧٩.
- ١١٩ - أبو داود السجستاني، سؤالات الآجري ص: ٢٠٠-٢٠١ رقم: ٢٢٠.
- ١٢٠ - العلاني، جامع التحصيل / ٢٠٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦/٧٨-٧٩.

- ١٢١ - صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب ٣٠ النهي عن النهي، ج ٣/١٠٧.
- ١٢٢ - راجع بحثنا : ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وأثره في اتصال السند، منشور في مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، حيث تأكد لنا اشتراط البخاري لثبوت اللقاء والسماع من أجل تصحيح رواية الثقة غير المدلس .
- ١٢٣ - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ج ١/١٩.
- ١٢٤ - الدوري، تاريخ يحيى بن معين ج ١/٣٠٩، رقم: ٦٤٢.
- ١٢٥ - ابن حجر، فتح الباري : ج ١/١٢٦.
- ١٢٦ - الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٤/٢٤٧، ٢٩٤.
- ١٢٧ - المرجع السابق، وانظر كتاب : الوهم في روايات مختلفي الأمصار، للدكتور عبد الكريم وريكات، ص: ٢٦١.
- ١٢٨ - ابن رجب، جامع العلوم والحكم : ٢٢٦، عند شرح حديث العرياض بن سارية: "وعظنا رسول الله - ...
- ١٢٩ - ابن رجب، شرح العلل ج ٢/٦٣٤.
- ١٣٠ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ٣٩.
- ١٣١ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٣٠.
- ١٣٢ - رواية المروزي ٨٤، رواية عبد الله : ٦٦٧، الميزان للذهبي : ج ٢/٤٢٣.
- ١٣٣ - مقدمة صحيح مسلم : ٢١.
- ١٣٤ - ابن أبي حاتم، المراسيل : ٣١.
- ١٣٥ - العلاني، جامع التحصيل : ١٥٦.
- ١٣٦ - ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة : ج ١/٤.
- ١٣٧ - جامع الترمذي، كتاب الحدود، رقم: ١٤٥٠ وقال حسن غريب ، سنن النسائي، الحدود، قطع السارق رقم: ٤٩٨٢. سنن أبي داود : الحدود، باب في الرجل يسرق في الغزو ج ٤/٥٦٣ رقم ٤٤٠٨.
- ١٣٨ - ابن عبد البر، الاستيعاب ج ١/١٦١، العلاني، جامع التحصيل : ١٤٩، ابن حجر، الإصابة : ج ١/١٥٢.
- ١٣٩ - سنن ابن ماجه، المقدمة، ص: ٥ رقم ٨.
- ١٤٠ - العلاني، جامع التحصيل / ٣١٤، ابن حجر، الإصابة ج ٤/١٤٢.
- ١٤١ - العلاني، جامع التحصيل / ٣١٤.
- ١٤٢ - ابن أبي حاتم، المراسيل / ١٩٣.
- ١٤٣ - ابن حجر، تقريب التهذيب / ٢٣٧.
- ١٤٤ - جامع الترمذي : المناقب، باب مناقب معاوية ج ٥/١٤٠، مسند أحمد ج ٤/٢١٦، التاريخ الكبير ٣٢٧/١/٤

١٤٥ - ابن عبد البر، الاستيعاب: ج٢/٨٤٣.

١٤٦ - ابن حجر، الإصابة ج ٢/١٧٥.

١٤٧ - المرجع السابق.